الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢ مارس ٢٠٠٣

باول: نريد نزع سلاح العراق وليس إعادة ترتيب الشرق الأوسط

واشنطن: خيار نفي صدام ما زال مطروحا

■ رامسفيلد يلمح لمحاكمة قادة مسؤولين عن جرائم حرب

واشنطن باريس (أ ف ب): أكدت الولايات المتحدة ان خيار نفي الرئيس العراقي صدام حسين ما زال مطروحا على رغم رفض الدول العربية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر ان المنفى "فكرة قد طرحتها، كما تعرفون، بعض الحكومات العربية، وهي واحدة من الأفكار التي ما زلنا نعتبرها حيدة". واضاف في تصريح صحفي "هذه فكرة ما زالت مطروحة. وهي ليست بالضرورة فكرة واعدة لكن إذا لم ينزع صدام أسلحته، فهي طريقة أخرى لحل المشكلة عبر تجنب اندلاع نزاع عسكري". واكد باوشتر "لقد حان الوقت حتى ينزع صدام أسلحته أو يرحل". ورفض باوتشر التعليق على عرض قدمته قرية سوفيريا مانيلي الإيطالية، التي قال رئيس بلديتها ماريو كاليغويري ان صدام يستطيع ان يلجأ إليها. وقال باوتشر انه ليس على علم بهذا الاقتراح مشيرا إلى انه سيدرس من جهته. أعلن وزير الخارجية الاميركي كولن باول في مقابلة مع إذاعة فرنسا الدولية، حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها أمس الأول، ان ليس للولايات المتحدة سوى هدف واحد هو نزع سلاح العراق طبقا لقرار الأمم المتحدة الرقم ١٤٤١. وذكر باول في هذه المقابلة التي بثت أمس ان "الفكرة القائلة بأننا نفعل ذلك لاعادة ترتيب كافة دول الشرق الأوسط ليست صحيحة". واكد ان هدف بلاده هو نزع سلاح العراق، لكن إذا اخفق الحل السلمي في التوصل الى ذلك "يصبح العمل العسكري ضروريا لإطاحة" النظام العراقي وتدمير أسلحته للدمار الشامل. لكن باول أضاف "من الواضح بالنسبة الي، ان نظاما جديدا سيلبي بشكل افضل تطلعات العراقيين. وسيعيش هذا النظام الجديد في سلام مع جيرانه. وربما يساعد ذلك المنطقة برمتها على التوصل إلى السلام والاستقرار والازدهار". وتتهم دول عدة منها فرنسا، الولايات المتحدة من خلال سعيها إلى إطاحة النظام العراقي، بتجاوز قرار الأمم المتحدة ١٤٤١ الذي يطالب العراق بتدمير أسلحته للدمار الشامل. وفي هذا الصدد قال باول "لست أوافق نظيري دومينيك دو فيلبان" وزير الخارجية الفرنسي. وفي شأن موقف الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، من مشروع قرار أميركي-إسباني-بريطاني، اعتبر باول ان واشنطن ستحصل على دعم هذه الدول عندما سيعتبر التدخل العسكري ضروريا. وقال "اعتقد ان كثيرا من الدول بما فيها الدول الإفريقية ستدعم الولايات المتحدة عندما سيعتبر التدخل العسكري ضروريا. وقد تسلمنا حتى الآن مواقف داعمة من بعض هذه الدول". إلى ذلك اعلن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد أن محاكم عسكرية أميركية يمكن بصورة استثنائية أن تحاكم قادة عراقيين مسؤولين عن جرائم حرب. وقد أدلى رامسفيلد بهذا التصريح بعد صدور التوجيهات المتعلقة بـ ٢٤ نوعا من الجرائم التي تستحق المحاكمة أمام "لجان عسكرية" (محاكم عسكرية). ومن هذه الجرائم الاستعانة بالدروع البشرية واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والهجمات على المدنيين وخطف الرهائن والإرهاب والقتل والتمثيل بالجثث. وقد حذر مسؤولون أميركيون المسؤولين المدنيين والعسكريين في العراق من انهم قد يحاكمون بتهمة ارتكاب جرائم حرب إذا ما استخدموا الدروع البشرية أو شنوا هجمات بيولوجية او كيماوية. وردا على سؤال لمعرفة ما إذا كانت هذه المحاكم تستطيع محاكمة عراقيين، أجاب رامسفيلد "هذا أمر ممكن، وستكون وسيلة متوافرة من بين وسائل أخرى". واضاف "ثمة كثير من الوسائل لاحالة عراقيين إلى القضاء. قد يحاكمون في العراق أو في بلدان أخرى أو إحالتهم أمام لجان" لكنه قال "شخصيا، لا أتوقع إرسال كثير من الجنود العراقيين إلى غوانتانامو أو إحالتهم إلى لجان عسكرية".

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية